مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: الآثار التضخمية قصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية: حالة الأردن
اسم الكاتب: زياد محمد أبو ليلى، تسنيم خضر بني خالد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9250
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 17:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 20، العدد 1
شعبان 1444 هـ / مارس 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مارس 2023م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 20 العدد 1
https//:doi.org/10.36394/jhss/20/1/1

الآثار التضخمية قصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية: حالة الأردن *

زياد محمد أبو ليلى[1]

تسنيم خضر بني خالد[2]

تاريخ الاستلام:2021-03-20 **تاريخ القبول:2021-06-08**

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الآثار التضخمية قصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية، من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ومتجه الانحدار الذاتي VAR على بيانات سنوية عن الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985- 2019).

وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود أثر سلبي وذي دلالة إحصائية لكل من نسبة الإيرادات الضريبية ونمو الإنفاق العام الرأسمالي على التضخم، في حين كان لنمو الإنفاق العام الجاري أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على التضخم. في حين تشير نتائج متجه الانحدار الذاتي ودالة الاستجابة الفورية إلى وجود أثر إيجابي لكل من نمو الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التضخم في المدى القصير، بالمقابل أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي لنسبة الإيرادات الضريبية على التضخم في المدى القصير.

بناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة توجيه الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق الرأسمالي، وذلك باعتباره مصدرا للإيرادات العامة ومحفزا للاستثمار من خلال توفير البنية التحتية والمشاريع التكاملية، فضلا عن دوره في تخفيض معدلات التضخم.

الكلمات الدالة: الأردن، الإنفاق العام ، التضخم، السياسة المالية.

(1) جامعة آل البيت - كلية الآداب والعلوم الإنسانية (المفرق - الأردن)
abu-lila@aabu.edu.jo

(2) جامعة آل البيت - كلية الآداب والعلوم الإنسانية (المفرق - الأردن)

1. المقدمة

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية المهمة التي حظيت باهتمام بالغ ومراقبة دائمة من قبل الحكومات المختلفة لما له من آثار وتبعات اجتماعية واقتصادية وسياسية، فضلا عن ارتباطه بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية المهمة والتي قد تحدث تشوهات ومشاكل في الاقتصاد. لذلك سعت الدول جاهدةً للبحث في العوامل التي من شأنها أن تحد من التقلبات في معدلات التضخم، ومن العوامل التي لاقت اهتماما بالغا في هذا المجال السياسة المالية. إذ ربطت العديد من الدراسات التضخم باستخدام السياسة المالية في ظروف زمانية واقتصادية معينة، لذلك يتوقع أن يكون للسياسة المالية اثار متباينة على التضخم تبعا للظروف التي استخدمت خلالها.

إذ يعمد صناع السياسات الاقتصادية إلى توظيف أدوات السياسات الاقتصادية المختلفة بشكل يحد من التباين في المؤشرات الاقتصادية المهمة كالتضخم والبطالة والنمو، وتعرف السياسات الاقتصادية على أنها قيام الدولة بإجراءات وخطوات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على تحقيق أقصى كفاءة في استخدام الموارد المتاحة، من أجل تحقيق أقصى قدر من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (سلامة، 2015).

وتضم السياسات الاقتصادية السياسة المالية والسياسة النقدية؛ إذ تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة، الهادفة إلى التأثير على كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة (القطابري، 2011). أما مصطلح السياسة المالية موضوع هذه الدراسة فقد أشتق من الكلمة الفرنسية fisc والتي تعني حافظة النقود، ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية، فعرفها البعض على أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة (الحاج، 1999).

كما تعرف السياسة المالية على أنها «مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل خدمة أهداف اقتصادية معينة كمعالجة التضخم والبطالة» (الأشقر، 2002). وتعرف أيضا على أنها الطريق الذي تنتهجه الدولة باستخدام أدواتها المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة وموازنة عامة، من أجل مواجهة وعلاج الأزمات الاقتصادية من جهة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها من جهة أخرى (شامية، 1993).

وبذلك لا يخفى على المتتبع الدور الرئيس الذي تؤديه السياسة المالية في التأثير

على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل دور السياسة المالية في تحديد حجم التضخم، من خلال التعرف على الآثار التضخمية قصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية في الأردن خلال الفترة (1985-2019). ومن ثم تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع التضخم وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كما قد تساعد هذه الدراسة صناع القرار الاقتصادي في الأردن بتحديد والتنبؤ بالآثار التضخمية للسياسة المالية، من خلال دراسة الاثار التضخمية لمكونات الإنفاق العام والضرائب، الأمر الذي بدوره قد يثري الأدبيات السابقة التي اهتمت بموضوع التضخم ومحدداته.

ويمكن صياغة هدف هذه الدراسة بالفرضيات الآتية:

- فرضية العدم الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للإنفاق العام الجاري على التضخم.
- فرضية العدم الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للإنفاق العام الرأسمالي على التضخم.
- فرضية العدم الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنسبة الإيرادات الضريبية على التضخم.

أخيرا، تتكون هذه الدراسة من خمس فصول؛ إذ تم تقديم مقدمة عن موضوع الدراسة في الفصل الأول، ويعرض الفصل الثاني الإطار النظري وبعض الدراسات السابقة التي اهتمت بالتضخم. في حين يتناول الفصل الثالث الاتجاه العام للتضخم في الأردن خلال فترة الدراسة، ويناقش الفصل الرابع المنهجية والتحليل القياسي المستخدم وعرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وتختتم الدراسة في الفصل الخامس الذي يعرض الاستنتاجات والتوصيات.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية القديمة التي ظهرت منذ أن كانت وسائل التبادل التجاري تعتمد على الذهب والفضة، فزيادة ضخ الذهب أو الفضة في الاقتصاد يؤدي إلى حدوث تضخم. واختلفت النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم فكل مدرسة تناولت التضخم ووضعت تفسيراً له بناءً على الظروف الاقتصادية المعاصرة لتلك المدرسة، كما اختلف تفسير التضخم بالاعتماد على الأسباب التي أدت إلى ظهوره. وللتعرف إلى أهم محددات التضخم وصولا إلى دور السياسة المالية في الحد من هذه الظاهرة، لا بد من

تقديم عرض لأبرز الأفكار الاقتصادية التي قدمت تفسيرا للتضخم، إذ إن حل أي مشكله لا بد وأن ينبثق من سبب ظهورها.

تعد أفكار المدرسة الكلاسيكية بداية الفكر الاقتصادي في تفسير الظواهر الاقتصادية، ومن بينها ظاهرة التضخم والتي تم تفسيرها على أنها ظاهرة نقدية بحتة، وأطلقت على هذه الأفكار «النظرية الكمية للنقود» على الرغم من أنها تبحث في مشكلة التضخم وليس النقود، ويرجع السبب في هذه التسمية إلى أن المسبب الرئيس لارتفاع الأسعار(التضخم) من وجهة نظر هذه المدرسة يعود إلى النمو المفرط في كمية النقود المتداولة. وبذلك فإن النظرية الكمية للنقود تشرح كيف أن المستوى العام للأسعار يتحدد من خلال التفاعل بين العرض والطلب على النقود (Ierland, 2014).

ونظراً لكثرة أنصار هذه النظرية من الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل والمحدثين (النيوكلاسيك)، تم أعادة تبني أفكار هذه النظرية باعتبارها أصلح النظريات التي حاولت تقديم تفسير للتضخم. وتَشَّكل تيار اقتصادي يسمى بالنقديين ومن أهم رواد هذا التيار ميلتون فريدمان والذي صرح في هذا الصدد: « التضخم يعتبر دائما وأينما كان ظاهرة نقدية « (خليل، 1994).

كما عبر الاقتصادي Fisher والذي يعتبر أحد أهم رواد المدرسة النيوكلاسيكية عن النظرية الكمية للنقود في شكلها الأولي بالمتطابقة الآتية:

$$M \square V = P \square Q$$

حيث إن:

- M: الكمية المعروضة من النقود
- V: سرعة دوران النقود في التبادلات الداخلية
- P: الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات النهائية التي يتم المتاجرة فيها
- Q: كمية السلع والخدمات النهائية

وبناءً على الافتراضات الكلاسيكية المتعلقة بثبات سرعة دوران النقود V وتحقق التوظيف الكامل (بمعنى ثبات Q)، فإن أي زيادة في عرض النقد M سوف تنعكس على المستوى العام للأسعار بالتالي التغير في عرض النقد يساوي التغير في الأسعار (= ΔM ΔP) .وهذه الزيادة بالمستوى العام للأسعار تتحقق نتيجة الزيادة بعرض النقد عن طريق انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري والطلب الكلي (صقر، 1988).

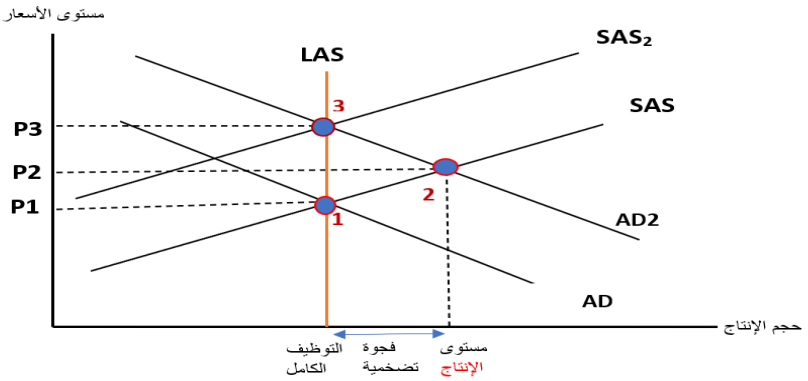
بعد هذه الأفكار جاء التحليل الكينزي والذي أكد على دور الطلب الكلي ممثلا بعناصره (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات) في حدوث التضخم، إذ أشار التحليل الكينزي إلى أن ارتفاع الطلب الكلي في الأجل القصير يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار. وبما أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل لموارده فإن استجابة الإنتاج للتغير في الطلب محدودة، الأمر الذي ينعكس على شكل زيادة في الأسعار. والسبب في ذلك يعود إلى أن التوسع في الإنفاق أو الطلب الكلي أعلى من مستوى الإنتاج مما يشكل ضغوطاً تضخمية على الأسعار، ومن الأسباب الشائعة لحدوث هذا النوع استخدام سياسات نقدية توسعية أو نتيجة مواجهة ظروف استثنائية كالحروب والأزمات السياسية والاقتصادية (عوض، 2003).

كما ظهر مفهوم التضخم المستورد خاصة في الدول التي تعتمد على العالم الخارجي في توفير السلع الأساسية، إذ إن التقلبات في أسعار هذه السلع تؤثر مباشرة على الاقتصاد المحلي (صالح، 2008). لأن السلع المستوردة تشكل جزءاً مهماً من حجم الاقتصاد المحلي في هذه الدول، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار المستوردات ينعكس إيجاباً على مستوى الأسعار المحلية وبشكل يقود إلى معدلات تضخمية مرتفعة.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بظاهرة التضخم، ارتباطها بمجموعة من الآثار السلبية سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية؛ إذ تسعى الحكومات إلى تجنب افراط التضخم وعدم انتظام معدلاته بشكل يضعف القوة الشرائية للعملة المحلية ويضعف من أداء الأسواق المالية (Hyman, 2010). بالمقابل فإن معدلات تضخم بسيطة تعد هدف لتحريك عجلة الاقتصاد، من خلال تحفيز المستهلكين على استهلاك السلع بسبب توقع ارتفاع إضافي للأسعار في المستقل، كما يعد التضخم حافزاً للمستثمرين ودافعا للاستثمار. لذلك اهتمت الدول في البحث عن كيفية استخدام أدوات السياسات الاقتصادية بشكل يحد من التقلبات في معدلات التضخم والتقليل من الارتفاع المطرد في مؤشر الأسعار.

لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى الآثار التضخمية المتوقعة للسياسة المالية في المدى القصير والمدى الطويل، والتي يمكن توضيحها نظريا بالشكل الآتي (1)، والذي يعرض منحنيات الطلب الكلي AD والعرض الكلي قصير الأجل SAS والعرض الكلي طويل الأجل LAS. بدايةً وبافتراض أن الاقتصاد يعمل عند التوظيف الكامل (النقطة 1) فإن استخدام سياسة مالية توسعية سوف يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (AD2)، فيصبح التوازن في المدى القصير عند (النقطة 2). مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار إلى المستوى p_2، ويسمى الفرق بين مستوى الإنتاج عند (النقطة 2) والتوظيف الكامل الذي يحدده LAS بالفجوة التضخمية. وإذا ما استجابة الأجور الاسمية لهذه التغيرات واندفعت نحو الارتفاع فإن منحنى العرض قصير الأجل (SAS) ينتقل إلى اليسارSAS_2، وبذلك ويعود الاقتصاد إلى التوازن في الأجل الطويل

(النقطة 3) ولكن عند مستوى أسعار أعلى p3.



الشكل رقم (1): الآثار التضخمية المتوقعة للسياسة المالية في المدى القصير والطويل
المصدر: parkin (2010)

كما يرى Musgrave and Musgrave (1898) أن الزيادة في اجمالي الانفاق العام قد تنعكس على شكل ارتفاع في الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج، خاصة إذا أدت زيادة الانفاق العام إلى زيادة الطلب بشكل متسارع ويفوق قدرة الاقتصاد على التوسع في الإنتاج، وبذلك تصبح السياسة المالية الخاطئة سببا للتضخم. كما أن زيادة حصة انتاج القطاع العام دون زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم التضخم (تضخم سحب الطلب)، وإذا ما استجابة الأجور والتكاليف لهذه الزيادة في الأسعار فإن ارتفاعًا إضافيًا يحدث في الأسعار نتيجة زيادة التكاليف (تضخم دفع التكاليف).

وللبحث في الآثار التضخمية للسياسة المالية تم إجراء العديد من الدراسات التطبيقية في العديد من الدول، ومن هذه الدراسات دراسة شطناوي (2011) والتي هدفت إلى التعرف إلى طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من النفقات الجارية والرأسمالية وبعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1980-2009)، وتشمل المتغيرات الاقتصادية التي تم دراستها (الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم)، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والقياسي لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات. وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين النفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة طردية بين النفقات الجارية والتضخم، وعلاقة عكسية بين النفقات الرأسمالية والبطالة.

في حين اهتم Surjaningsih et al. (2012) في قياس أثر السياسة المالية على كل من التضخم والإنتاج، وإعطاء نظرة عن السياسة المالية التقديرية في إندونيسيا في الفترة (1990-2009) ، وذلك من خلال تطبيق متجه تصحيح الأخطاء باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للضرائب على النمو الاقتصادي والتضخم في المدى الطويل، أما على المدى القصير فتأثر النمو الاقتصادي سلباً بالضرائب وإيجاباً بالإنفاق الحكومي.

كما تناولت دراسة Godslove and Wobilor (2016) العلاقة بين معدلات التضخم والسياسة المالية في نيجيريا للفترة (1970-2013)، من خلال تطبيق نموذج المربعات الصغرى. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة إيجابية ضئيلة بين كل من الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب الحكومية والتضخم، في حين توجد علاقة طردية ومهمة إحصائياً بين رصيد الدين الحكومي والتضخم كما توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم والسياسة المالية في نيجيريا.

وقدم خلف الله (2017) دراسة تبحث في دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) والتي اعتمد فيها على الأسلوب الاستقرائي لتوضيح مفهوم وخصائص السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم، كما استخدمت هذه الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود دور واضح للسياسة المالية في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر، إذ أدى استخدام سياسة مالية توسعية في المنتصف الأول من التسعينات إلى ظهور اختلال اقتصادي قلل من قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة النفقات العامة، مما أسهم بظهور عجز في الموازنة العامة والذي يعد مصدراً رئيسياً للتضخم، وبعد التخلي عن السياسة التوسعية اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة مالية انكماشية للحد من مشكلة التضخم.

3. التضخم في الأردن

بغرض الوقوف على الاتجاه العام لمعدلات التضخم في الأردن خلال فترة الدراسة يعرض الجدول الآتي (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو الرقم الذي يعتمد على مسح نفقات ودخل الأسرة لتحديد السلع والخدمات التي سيتم الاعتماد على أسعارها وتحديد أوزان هذه السلع، إذ يتم جمع أسعار هذه السلع والخدمات من خلال عينة من جميع المحلات التجارية في مختلف محافظات المملكة (دائرة الإحصاءات العامة، 2016). وتم الاعتماد على هذه الأرقام من أجل قياس وتحليل معدلات التضخم في الأردن، خلال فترة الدراسة وعلى افتراض سنة الأساس 2010.

الجدول رقم (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل التضخم في الأردن.

السنة	الرقم القياسي	معدل التضخم%	السنة	الرقم القياسي	معدل التضخم%
1985	30.61	3.06	2003	71.18	2.34
1986	30.61	0.00	2004	73.06	2.64
1987	30.56	-0.17	2005	75.75	3.68
1988	32.59	6.65	2006	80.49	6.26
1989	40.94	25.62	2007	84.31	4.74
1990	47.58	16.21	2008	96.09	13.97
1991	51.49	8.21	2009	95.38	-0.74
1992	53.52	3.95	2010	100.00	4.84
1993	55.29	3.30	2011	104.17	4.17
1994	57.24	3.52	2012	108.87	4.52
1995	58.59	2.35	2013	114.12	4.82
1996	62.39	6.50	2014	117.43	2.90
1997	64.29	3.04	2015	116.40	-0.88
1998	66.27	3.08	2016	115.49	-0.87
1999	66.66	0.60	2017	119.33	3.33
2000	67.11	0.67	2018	124.69	4.49
2001	68.30	1.77	2019	125.64	0.76
2002	69.55	1.83			

المصدر: بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، احصاءات سنوية.

بالرجوع إلى الأرقام بشيء من التفصيل، فقد شهدت بداية فترة الدراسة انخفاضا في معدلات التضخم لتصل إلى (-0.17%) في عام 1987، وذلك بسبب انخفاض الطلب الكلي من جهة وزيادة عرض بعض السلع من جهة أخرى (البنك المركزي الأردني، 1987). بعد ذلك بدأت معدلات التضخم في الارتفاع في عام 1988 بسبب ارتفاع أسعار

المستوردات وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني، ولكن لم يكن لهذه العوامل تأثيراً كبيراً خلال هذا العام؛ لأن سعر صرف الدينار الأردني لم ينخفض إلا خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من عام 1988، وبسبب قيام الحكومة بدعم السلع الأساسية وتثبيت أسعار بعض السلع الأخرى المهمة (البنك المركزي الأردني، 1988). ظهر التأثير الواضح لهذه العوامل في عام 1989، إذ وصل معدل التضخم إلى أعلى مستوى خلال فترة الدراسة ليبلغ (25.62%) (البنك المركزي الأردني، 1989).

ونتيجة للسياسات والإجراءات النقدية التي اتخذها البنك المركزي بعد أزمة الدينار الأردني والهادفة إلى إعادة استقرار الدينار تم ضبط عجز الموازنة العامة مما أدى إلى تراجع في معدل التضخم في الأردن ليصل إلى (16.2%) في عام 1990 (البنك المركزي الأردني، 1990). استمر معدل التضخم في بداية التسعينات بالارتفاع نتيجة تأثير حرب الخليج على الاقتصاد الأردني، ونتيجة انخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وعودة عدد كبير من العمالة الأردنية في الخارج. لذلك قام الأردن بتبني برنامج للتصحيح الاقتصادي مقترح من صندوق النقد الدولي عام 1992 والذي يهدف إلى استخدام سياسة نقدية ومالية انكماشية للسيطرة على عرض النقد وخفض النفقات الحكومية الأمر الذي أدى إلى استقرار معدلات التضخم خلال فترة التسعينات. بالمقابل فان ارتفاع معدل النمو السكاني بشكل يفوق معدل النمو الاقتصادي، وحرب الخليج واستقبال اللاجئين شكل أعباءً إضافية على الاقتصاد الأردني، وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الخدمية بدلا من المشاريع الاستثمارية مما اثر على النتائج المرجوة من برنامج التصحيح الاقتصادي (المومني، 2018).

خلال الفترة (1999-2002) حافظ الاقتصاد الأردني على معدلات تضخم منخفضة؛ إذ أسهم نجاح السياسة النقدية في ضبط معدل نمو السيولة المحلية بما يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مما حافظ على هذا استقرار معدلات التضخم (البنك المركزي الأردني، 2002). بعد ذلك بدأ معدل التضخم بالارتفاع خلال الأعوام التالية نتيجة لظروف طارئة أبرزها الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف على العراق، مما أثر على الأردن من خلال توافد عدد كبير من العراقيين ورؤوس الأموال العراقية إلى الأردن مما أدى إلى ارتفاع أسعار مجموعة من السلع الأساسية وخصوصاً العقارات (الرواحنة، 2011).

في العام 2006 ارتفع المستوى العام للأسعار ليسجل معدل التضخم بهذه السنة (6.26%) بعد أن كان (3.68%) في عام 2005، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لعدد من العوامل أبرزها ارتفاع الطلب الكلي واتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات الإدارية ومنها رفع أسعار المشتقات النفطية الذي انعكس آثاره على شكل ارتفاع أسعار العديد من

السلع والخدمات، إضافة إلى قرار رفع الحد الأدنى للأجور من 95 دينار شهريا إلى 110 دينار شهريا إذ ساهم هذا القرار برفع تكاليف الإنتاج، أيضا شهدت أسعار بعض السلع المستوردة ارتفاعاً عالمياً (البنك المركزي الأردني، 2006).

العام 2008 شهد ارتفاعاً ملموساً في معدل التضخم نتيجة لعوامل عدة، أهمها: نمو أسعار المواد الأساسية عالمياً مثل أسعار النفط والمواد الغذائية، أيضا تحرير أسعار المشتقات النفطية في السوق الأردني مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الأجور، فضلا عن موجة الصقيع التي شهدها ذلك العام مما اثر على إنتاج المحاصيل الزراعية وبالتالي ارتفاع أسعارها (البنك المركزي الأردني، 2008). في عام 2009 سجل الأردن معدل تضخم سالبا بلغ (-0.74%) وذلك بسبب الانخفاض الملموس في أسعار المستوردات خصوصاً أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية وغيرها من السلع الأساسية، نتيجة انخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية 2008 (البنك المركزي الأردني، 2009).

شهدت الفترة اللاحقة ارتفاعاً بمعدلات التضخم نتيجة تأثر الأردن بأحداث الربيع العربي في الدول المجاورة وزيادة عدد اللاجئين الوافدين إلى الأردن (البنك المركزي الأردني، 2012). في حين سجل عام 2014 معدل تضخم منخفض مقارنة مع الأعوام السابقة وذلك نتيجة تلاشي اثر قرار تحرير المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية (البنك المركزي الأردني، 2014). في العام 2015 انخفض معدل التضخم ليصل إلى (-0.88%) نتيجة انخفاض أسعار المواد الغذائية والنفط عالمياً ويعد هذا الانخفاض الأكثر حدة خلال فترة الدراسة (البنك المركزي الأردني، 2015). ومع نهاية سنوات الدراسة عاد معدل التضخم للقيم الموجبة خلال الفترة (2017-2019).

بعض هذا العرض الموجز لمؤشر التضخم خلال فترة الدراسة والتعرف على أهم الأسباب والمحددات التي أدت إلى ارتفاع وانخفاض الأسعار في الأردن، يتناول الفصل الآتي المنهجية والتحليل القياسي المستخدم للتعرف على دور أدوات السياسة المالية في تحديد حجم التضخم.

4. منهجية الدراسة

4 – 1 النموذج القياسي

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل بدراسة الآثار التضخمية للسياسة المالية، تم صياغة النموذج القياسي الآتي والذي أعتمد على النموذج المستخدم لقياس أثر السياسة النقدية على التضخم والمنبثق من النظرية الكمية للنقود والذي تم عرضها سابقاً في هذه الدراسة، وتم استبدال أدوات السياسة النقدية بأدوات السياسة المالية. وكان الباعث على دراسة أثر أدوات السياسة المالية على التضخم هو التباين الواضح في قيم التضخم خلال فترة الدراسة، والتي يرجعها البعض الى استخدام أدوات السياسة المالية في أوقات وظروف معينة، وبذلك تقدم هذه الدراسة تطبيق لهذه الأفكار. لذلك تم صياغة النموذج القياسي بالشكل الآتي:

$$Inf_t = \beta_0 + \beta_1 Cur\exp_t + \beta_2 Cap\exp_t + \beta_3 Tr_t + u_t \quad .....(1)$$

حيث إن:

- Inf_t: معدل التضخم في الفترة t
- $Curexp_t$: معدل النمو في الإنفاق العام الجاري في الفترة t
- $Capexp_t$: معدل النمو في الإنفاق العام الرأسمالي في الفترة t
- Tr_t: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة في الفترة t
- b_3, b_2, b_1, b_0 : المعلمات التي تم تقديرها
- u_t: حد الخطأ

4 – 2 بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات التضخم المنشورة من قبل دائرة الإحصاءات العامة، والتي تم حسابها عن طريق نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن وعلى افتراض أن سنة الأساس 2010. في حين تم الحصول على بيانات الإنفاق العام الجاري والرأسمالي من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني وتم حساب معدلات النمو فيها. أخيراً، تم استخدام نسبة الإيرادات الضريبة للإيرادات العامة كمؤشر للضرائب، والتي تم الحصول عليها أيضا من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني، ويعرض الجدول الاتي اهم مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	اعلى قيمة	اقل قيمة	الانحراف المعياري
Inf	4.32%	3.30%	25.62%	-0.88%	5.17%
Cur-exp	8.46%	7.12%	24.20%	-2.40%	6.53%
Cap-exp	7.11%	6.10%	74.10%	-36.10%	24.08%
Tr	50.97%	50.50%	66.30%	32.00%	9.62%

يشير الجدول السابق الى ان الوسط الحسابي لمتغير التضخم بلغ 4.32% خلال فترة الدراسة، إذ بلغت اعلى لقيمة للتضخم 25.62% في عام 1989، في حين شهد عام 2015 اقل قيمة والتي بلغت -0.88% وبانحراف معياري بلغ 5.17%. اما متوسط معدل نمو الانفاق العام الجاري فقد بلغ 8.46%، واعلى قيمة كانت في عام 2006 والتي بلغت 24.2% واقل قيمة في عام 2013 وبلغت -2.4%، والانحراف المعياري للنفقات الجارية بلغ 6.53%. وفيما يتعلق بالإنفاق العام الرأسمالي فقد بلغ متوسط معدل النمو فيه 7.11% واعلى قيمة كانت في عام 1991 واقل قيمة في عام 2012 وبلغ الانحراف المعياري لنمو الانفاق الرأسمالي 24.08%. وأخيرا، بلغ الوسط الحسابي لنسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة 50.97% وكانت اعلى قيمة في عام 2012 واقل قيمة في عام 1989 وبلغ الانحراف المعياري 9.62%.

3-4 الاختبارات الإحصائية

عند تقدير النماذج القياسية لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات القبلية كاختبار جذر الوحدة، والبعدية مثل اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين والارتباط الخطي المتعدد، وذلك للوصول إلى نتائج مقبولة من ناحية إحصائية، وتتماشى مع النظرية الاقتصادية.

4-3-1 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية(unit root test)

قبل المضي قدما في تقدير النموذج (1) لا بد من تطبيق اختبار جذر الوحدة، لاختيار النموذج القياسي الملائم للبيانات وتجنباً لظهور ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف الذي يتضمن نتائج مضللة لا تعكس حقيقة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

ولقد عرضت الأدبيات السابقة مجموعة من الاختبارات لفحص استقرار البيانات والتأكد من عدم احتواءها على جذر الوحدة ومن أشهر هذه الاختبارات اختبار ديكي فولر الموسع (ADF Augmented Dickey- Fuller) وما يميز هذا الاختبار عن اختبار ديكي فولر البسيط Dickey-Fuller انه يسمح بتضمين حدود للفروق المتباطئة تساعد على الغاء التغيرات الهيكلية (الارتباط الذاتي لحد الخطأ). وهذا ما تم تطبيقه على المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، ويحدد هذا الاختبار استقرار المتغير من خلال مقارنة قيم t المحسوبة بقيمها الجدولية، فإذا كانت القيمة المطلقة لـt المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم سكون السلسلة، أما إذا كانت القيمة المطلقة الجدولية اكبر من القيمة المطلقة المحسوبة يتم قبول فرضية العدم (Guajarati & Proter,2009). وبالتالي يجب إعادة الاختبار عند الفروق لتحديد مستوى الاستقرار للبيانات.

ويعرض الجدول الآتي (3) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات الدراسة إذ تبين أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، إذ تم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%. وتم اختيار فترة التباطؤ المناسبة للاختبار بالاعتماد على القيمة الدنيا لـ Akaike Info Criterion (AIC) وذلك لضمان خلو معادلةADF من مشكلة الارتباط الذاتي كما تم اختيار صيغة معادلة ADF (مع أو بدون الحد الثابت أو المتجه الزمني) بناءً على طبيعة البيانات.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار ADF	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية 5%	معادلة ADF تتضمن
Inf	عند المستوى	*-3.51	-2.95	الحد الثابت
Curexp	عند المستوى	*-4.73	-2.95	الحد الثابت
Capexp	عند المستوى	*-5.73	-2.95	الحد الثابت
Tr	عند المستوى	*-3.63	-3.55	الحد الثابت والمتجه الزمني

* مستقر عند مستوى معنوية 5%.

بناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة والتي أشارت إلى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند المستوى، يمكن الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة كما تم صياغتها في النموذج (1).

2-3-4 التحليل الإحصائي

لقياس أثر كل من نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات الكلية والنمو في الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي على معدل التضخم تم تقدير المعادلة (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويعرض الجدول الآتي (4) نتائج هذا التقدير:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار نموذج المربعات الصغرى

المتغيرات	المعلمات المقدرة
b_0	11.61 * (2.63)
Curexp	0.3 * (2.51)
Capexp	0.06- (1.91-)
Tr	0.18- * (2.27-)
R^2	0.31
Adjusted R^2	0.25
Pro. (F-statistic)	*0.008

- القيم داخل الأقواس قيمة t المحسوبة.
- * تعني مهم إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

وبناءً على النتائج المعروضة في الجدول السابق يمكن كتابة المعادلة (2) بالشكل الآتي:

$$Inf_t = 11.61 + 0.3Cur\,exp_t - 0.06Cap\,exp_t - 0.18Tr_t$$

إذ تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمعدل نمو الإنفاق العام الجاري على معدل التضخم وبذلك تم رفض فرضية العدم الاولى،

إذ أن زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 0.30%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالاعتماد على العرض الذي تم تقديمه في الفصل الثاني بنظرية تضخم سحب الطلب إذ أن التوسع في الإنفاق العام الجاري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار إذا لم يرافق زيادة الطلب الكلي نمو في الإنتاج.

بالمقابل تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي وذي دلالة إحصائية ولكن عند مستوى معنوية 10 % للإنفاق الرأسمالي على التضخم، وبذلك تم قبول فرضية العدم الثانية عند مستوى معنوية 5% ورفضها عند مستوى معنوية 10% ، وبذلك فإن نمو الإنفاق العام الرأسمالي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 0.06% ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن النفقات الرأسمالية تعمل على توفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار مما يخفض التكلفة على أصحاب الأعمال (تضخم دفع التكاليف) في الأجل الطويل، إضافة إلى وجود مشاريع حكومية استثمارية قد تؤدي إلى زيادة العرض مما يدفع الأسعار نحو الانخفاض.

أخيراً، تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنسبة الإيرادات الضريبية على معدل التضخم وبذلك تم رفض فرضية العدم الثالثة، إذ أن زيادة نسبة الإيرادات الضريبية بـ 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 0.18% تقريباً، إذ أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم تراجع مستوى الأسعار. كما تشير النتائج المعروضة في الجدول (4) إلى أن المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج (2) تفسر ما نسبته 31% تقريباً من الانحرافات في قيم التضخم وذلك بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2). كما تدل احتمالية (f-statistic) المعروضة في الجدول السابق على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة مهمة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

وللتأكد من صلاحية هذه النتائج تم إجراء مجموعة من الاختبارات البعدية، إذ تم تطبيق اختبار LM-test للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، إذ تشير نتائج هذا الاختبار إلى قبول فرضية العدم لهذا الاختبار والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، عند مستوى معنوية 5%. كما تم اختبار عدم تجانس التباين باستخدام اختبار Breusch-pagan وبناءً على نتائج هذا الاختبار تم قبول فرضية العدم التي تشير إلى تجانس التباين، عند مستوى معنوية 5%. وأخيرا، تم حساب معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة للتأكد من خلو النموذج المستخدم من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وبناء على نتائج معامل الارتباط لا توجد علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة إذ لم تتجاوز قيم معامل الارتباط 0.13، كما تتمتع جميع المتغيرات المستقلة بالأهمية الإحصائية وقيمة معامل التحديد منخفضة.

جدول رقم (5): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Tr	Capexp	Curexp	
-0.08	0.12	1	Curexp
-0.13	1	0.12	Capexp
1	-0.13	-0.08	Tr

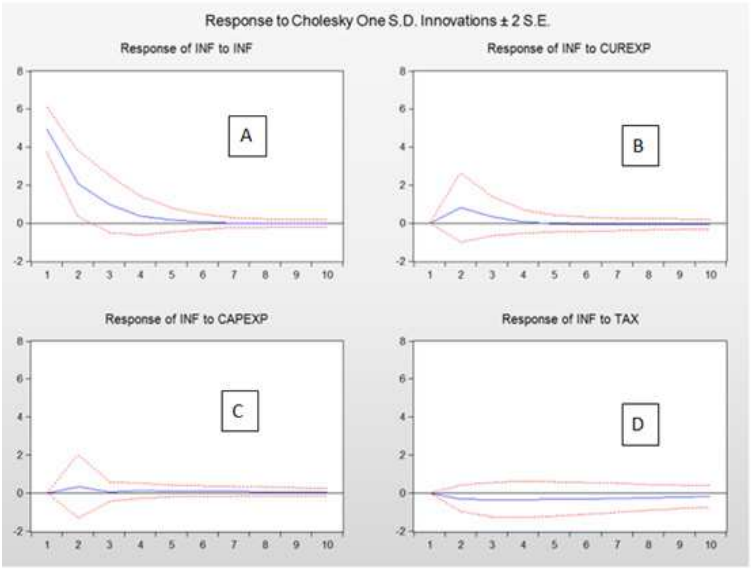
ومن أجل تحديد العلاقات قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة تم تطبيق متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression (VAR) على متغيرات الدراسة نظراً لاستقرار بياناتها عند المستوى. ولكن قبل البدء بتقدير متجه الانحدار الذاتي لا بد من تحديد فترة الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR)، وذلك من أجل إلغاء مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وتشير نتائج جميع الاختبارات المدرجة في الجدول (6) إلى أن فترة إبطاء واحدة هي المناسبة لبيانات الدراسة وهذا ما تم تطبيقه عند تقدير متجه الانحدار الذاتي.

الجدول رقم (6): اختبار فترة الإبطاء المناسبة لنموذج VAR

LAG	LOGL	LR	FPR	AIC	SC	HQ
0	**-457.84**	NA	40368909	28.87	29.05	28.93
1	-421.65	61.07*	11547230*	27.60*	28.52*	27.91*
2	-411.72	14.28	17772180	27.98	29.63	28.53
3	-395.60	19.14	20224738	27.98	30.36	28.77

لذلك تم تقدير متجه الانحدار الذاتي بالاعتماد على فترة تباطؤ واحدة من أجل تحديد العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتشير نتائج هذا الاختبار إلى أن النموذج المقدّر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار، باعتبار أن جميع الجذور اقل من واحد وتقع داخل دائرة الوحدة وذلك بالاعتماد على نتائج Inverse Roots of AR characteristic Polynomial. كما تشير النتائج إلى أن 23.6% من الانحرافات في قيم التضخم في المدى القصير يمكن تفسيرها من خلال أدوات السياسة المالية، وذلك بناءً على قيمة معامل التحديد.

ولتسهيل عملية تفسير معلمات المتغيرات في متجه الانحدار الذاتي وتحديد استجابة التضخم للتغير في المتغيرات التفسيرية في المدى قصير تم استخدام دالة الاستجابة الفورية لمدة 10 سنوات، كما يعرضها الشكل الآتي (2):



الشكل رقم (2): استجابة التضخم لمتغيرات الدراسة

يوضح الشكل السابق (2) استجابة التضخم لانحراف معياري واحد في كل من الانفاق العام الجاري والرأسمالي ونسبة الايرادات الضريبية، إذ يلاحظ أن استجابة التضخم لتغير النمو في الإنفاق العام الجاري كانت إيجابية خلال الثلاث سنوات الأولى ثم اختفى هذا الأثر بعد ذلك كما هو موضح في الشكل B، ويعود السبب في هذا الاثر الإيجابي لتغير الطلب الكلي مع تغير الانفاق العام الجاري. في حين كان لنمو الإنفاق العام الرأسمالي أثر إيجابي اقل على معدل التضخم في السنوات الثلاث الأولى واختفى بعد ذلك كما هو موضح في الشكل C، بالمقابل كان تأثير نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة سالباً على معدل التضخم في الأردن خلال العشر سنوات لكن هذا التأثير كان قريب من الصفر كما في الشكل D، ويرجع السبب في هذا التأثير السلبي لنسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة إلى الآثار التسربية للضرائب على الاقتصاد، والتي تأثر سلبا على الطلب الكلي.

5. الاستنتاجات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الآثار التضخمية قصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية باستخدام بيانات سنوية عن الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985- 2019)، إذ تم

توظيف طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ومتجه الانحدار الذاتي VAR لتحقيق هدف هذه الدراسة.

وبعد إجراء الاختبارات اللازمة توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: أولا، يوجد أثر سلبي وذي دلالة إحصائية لكل من نسبة الإيرادات الضريبية ونمو الإنفاق العام الرأسمالي على التضخم. ثانيا، هناك تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لنمو الإنفاق العام الجاري على التضخم. وفيما يتعلق بالتقديرات قصيرة الأجل تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي لنمو الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التضخم خلال الفترات الثلاث الأولى من تغير الإنفاق العام الجاري والرأسمالي، بالمقابل يوجد أثر سلبي لنسبة الإيرادات الضريبية على التضخم في المدى القصير.

هذه الاستنتاجات تساعد في تقديم التوصيات الآتية: أولا، لا بد من تحسين إدارة السياسة المالية المستخدمة في الأردن للوصول إلى سياسة مالية أكثر كفاءة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية والتحكم في الاستقرار الاقتصادي. ثانيا، توصي الدراسة بضرورة العمل على تقليل نسبة الإنفاق العام الجاري من النفقات الكلية وزيادة نسبة النفقات الرأسمالية، وذلك لان الإنفاق العام الجاري له أثر إيجابي على التضخم في حين أن الإنفاق الرأسمالي يؤثر سلباً على التضخم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

ابدجمان، مايكل (1988). الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة (ترجمة محمد إبراهيم). دار المريخ للنشر والتوزيع.

الأشقر، أحمد (2002). الاقتصاد الكلي. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

البنك المركزي الأردني. تقرير سنوي. أعداد مختلفة.

الحاج، طارق (1999). المالية العامة. دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

الحلاق، سعيد و العجلوني، محمد (2016). النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية.

خلف الله، وديع (2017). السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر *1990-2015* [رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية].

خليل، سامي (1994). نظرية الاقتصاد الكلي. الكويت.

دائرة الإحصاءات العامة. إحصاءات سنوية.

الرواحنة، حبيب (2011). ديناميكية التضخم في الأردن دراسة قياسية *2000-2010* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة آل البيت كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

الزرقان، صالح (2010). العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم - النظرية والتطبيق. دار جليس

الزمـان للنـشر والتوزيع.

سلامة، محمد (2015). الإدارة المالية العامة. دار المعتز للنشر والتوزيع.

شامية، احمد (1993). النقود والمصارف. دار زهران للنشر.

شـطناوي، نـور (2011). أثـر الإنفـاق الحكومـي عـلى الاقتصـادي الأردني: حالـة الأردن للفـترة *1980-2009* [رسـالة ماجسـتير، جامعـة اليرمـوك كليـة الاقتصـاد والعلـوم الإداريـة].

صالح، هاني (2008). الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟ (ترجمة لكتاب ستراكينبورك بيرجيت). العبيكان للنشر.

صقر، صقر (1988). النظرية الاقتصادية الكلية (ط3). وكالة المطبوعات.

عبدالله، هشـام (2006). الاقتصـاد (ترجمـة الطبعـة الخامسـة عشر لكتاب ساموبلسـون بـول ونوردهـاوس ويليان، ط2). الـدار الأهليـة للنـشر والتوزيع.

عوض، طالب (2003). مدخل للاقتصاد الكلي. معهد الدراسات المصرفية.

القاضي، حسن (2014). الإدارة المالية العامة. الأكاديميون للنشر والتوزيع.

القطابري، محمد (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (ط2). دار غيداء للنشر والتوزيع.

المومـني، انـس (2018). الانفتـاح التجـاري والتضخـم: أدلـة مـن الأردن [رسـالة ماجسـتير، جامعـة آل البيـت كليـة الاقتصـاد والعلـوم الإداريـة].

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Godslove, E., &Wobilor, A. (2016) .Impact of fiscal policy on inflation in Nigerian economy. *International Journal of Innovative Development & Policy Studies*, *4*(3), 53-60.

Gujarati, D., & Porter, D. (2009). *Basic econometrics* (5th ed.). The McGraw-Hill Inc.

Hyman, D. (2010). *Public finance: A contemporary application of theory to policy* (10th ed.). South Western Cengage Learning.

Ireland, P. (2014). The classical theory of inflation and its uses today.

Shadow Open Market Committee Meeting. http://shadowfed.org/wp-content/uploads/2014/10/IrelandSOMC-November2014.pdf.

Musgrave, R. and Musgrave, P. (1989). *Public finance in theory and practice* (5th ed.). The McGraw-Hill Inc.

Parkin, M. (2010). *Economics* (10th ed.). Prentice Hall.

Surjaningsih, U., Utari, G., & Trisnanto, B. (2012). the impact of fiscal policy on the output and inflation. *Bulletin of Monetary Economics and Banking Bank Indonesia*, *14*(4), 1-32. https://doi.org/10.21098/bemp.v14i4.409

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

abdjmān māykila 1988). aliqtiṣāda alkulliyya al-nnaẓariyyatu wa-al-ssīāsatu tarjamata muḥammada ’ibrāhym dāra almirrīkhi lil-nnashri wa-al-ttawzī‘i

al’ashqaru ’aḥamida 2002). aliqtiṣāda alkulliyya dāru al‘ilmi wa-al-tthaqāfati lil-nnashri wa-al-ttawzī‘i

albanku almarkaziyyu al’urduniyyu taqryru sanawiyyu ’a‘idādu mukhtalifatu

alḥājju ṭāriqa 1999). almāliyyata al‘āmmata dāru al-ṣṣafā’i lil-ṭṭibā‘ati wa-al-nnashri wa-al-ttawzī‘i

alḥalā’āaqu sa‘īdun wa al‘ajlūniyyu muḥammada 2016). al-nnuqūda wa-al-bunūka wa-al-maṣārifa almarkaziyyata dāru al-yāzwry al‘ilmiyyata

khalfa al-lhi wadī‘a 2017). al-ssīāsata almāliyyata wadawrahā fī mu‘ālajati al-ttaḍakkhumi dirāsata ḥālati aljazā’iri 1990- 2015[risālata mājistīrin jāmi‘ata al‘arabiyyi bn mahdiyyu kulliyyati al‘ulūmi aliqtiṣādiyyati ‘ulūma al-ttasyīri wa-al-‘ulūmi al-ttijāriyyati

khalīlun sāmmay 1994). naẓariyyata aliqtiṣādi alkulliyyi alkū’aytu

dā’iratu al’iḥṣā’āti al‘āmmati ’iḥṣā’ātu sanawiyyatu

al-rwāḥnh ḥabyba 2011). dynāmykiyyata al-ttaḍakkhumi fī al’urduni dirāsata qīāsiyyata 2000-2010[risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmi‘ata ’āla albaytu kulliyyatu aliqtiṣādi wa-al-‘ulūmi al’idāriyyati

al-zzurraqāni ṣāliḥa 2010). al‘awāmila almāliyyata wa-al-iqtiṣādiyyata almu’uatthirata fī ‘awā’idi al’ashumi- al-nnaẓariyyata wa-al-ttaṭbīqa dāru jalīsu al-zzamāni lil-nnashri wa-al-ttawzī‘i

salāamatun muḥammada 2015). al’idārata almāliyyata al‘āmmata dāra almu‘tazza lil-nnashri wa-al-ttawzī‘i

shāmiyyatun iḥmad 1993). al-nnuqūda wa-al-maṣārifa dāra zahrāni lil-nnashri

shṭnā’ī nūra 2011). ’athiri al’infāqa alḥukūmiyya ‘alā aliqtiṣādiyyi al’urduniyyi ḥālatu al’urduni lil-fatrati 1980- 2009[risālata mājistīrin jāmi‘ata alyarmūki kulliyyata aliqtiṣādi wa-al-‘ulūmi al’idāriyyati

ṣāliḥun hānī 2008). aliqtiṣāda alyawma kayfa ya‘malu tarjamatan likitābi strākynbwrk byrjyt al-‘bykān lil-nnashri

ṣaqrun ṣaqra 1988). al-nnaẓariyyata aliqtiṣādiyyata alkulliyyata ṭ wikālata almaṭbū‘āti

‘abdālllahun hishāma 2006). aliqtiṣāda tarjamata al-ṭṭab‘ati alkhāmsati ‘ushurun likitābi sāmīlswn bawwala wnwrdhāws wayalīānni ṭ al-ddāra al’ahliyyata lil-nnashri wa-al-ttawzī‘i

‘iwaḍa ṭālaba 2003). madkhalun lil-iqtiṣādi alkulliyyi ma‘hadu al-ddirāsāti almaṣrifiyyati

al-qāḍy ḥusna 2014). al’idārata almāliyyata al‘āmmata al’akādīmiyyūna lil-nnashri wa-al-ttawzī‘i

al-qṭābry muḥammada 2011). dawra al-ssīāsati al-nnaqdiyyati fī alistiqrāri wa-al-ttanmiyati aliqtiṣādiyyati ṭ dāra ghaydā'u lil-nnashri wa-al-ttawzī'i

al-mwmny insa 2018). alinfitāḥa al-ttijāriyya wa-al-ttaḍakkhuma 'adallatun mina al'urduni risālata mājistīrin jāmi'ata 'āla albaytu kulliyyatu aliqtiṣādi wa-al-'ulūmi al'idāriyyati

Short and long-term inflationary effects of fiscal policy: the case of Jordan

Ziyad Muhammad Abu Laila(1)

Tasneem Khedr Bani Khaled(2)

Abstract:

This study aimed to identify the short and long-term inflationary effects of fiscal policy, by using the OLS method and the vector autoregression (VAR) on annual data of the Jordanian economy during the period (1985-2019).

After conducting the necessary tests, the study reveals the following results: the ratio of tax revenue and the growth of capital public spending have a negative effect on inflation, while the growth rate of current public spending positively affects inflation. In the short run, the growth rate of current and capital public spending have a positive effect on inflation, while the ratio of tax revenue negatively affects inflation.

Based on these results, the study recommends the need to use the tax revenues in the capital spending form, since it considered as a source of public revenue and it induces investment through provision of the infrastructure and the complementary projects. To this is added the of role capital spending in reducing the inflation rates.

Keywords: Jordan, Government expenditures, Inflation, Fiscal Policy.

(1) Al al-Bayt University - College of Arts and Humanities (Mafraq - Jordan)
abu-lila@aabu.edu.jo

(2) Al al-Bayt University - College of Arts and Humanities (Mafraq - Jordan)